

جدد تأكيد الحكومة على تسخير كافة إمكانياتها لتنفيذ مخرجات الحوار

# مجلس الوزراء يبارك الإقرار النهائي لأقاليم الدولة الاتحادية ويعتبره إنجازاً تاريخياً

## التأكيد على أن نظام الأقاليم سيسهم في تحقيق التنمية الشاملة والنهوض الاقتصادي

صنعاء/ سبأ

بارك مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، الإقرار النهائي لأقاليم الدولة الاتحادية على أساس ستة أقاليم، واعتبره إنجازاً تاريخياً جديداً واحداً من أهم مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

وأكد المجلس أهمية التي تكتسبها هذه الخطوة في البدء العملي بترجمة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وتعبيراً عن جدية التوجهات نحو انتهاج النظام الاتحادي القائم على اللامركزية المالية والإدارية، بما يضمن التوزيع العادل للثروة والسلطة والمشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار.. منوهاً بمراعاة لجنة تحديد الأقاليم لوضع أمانة العاصمة كمدنية اتحادية غير خاضعة لسلطة أي إقليم، واعتبار مدينة عدن مدينة إدارية واقتصادية ذات وضع خاص في إطار إقليم عدن وتتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية مستقلة تحدد في الدستور الاتحادي.

وأعرب مجلس الوزراء عن ثقته بأن نظام الأقاليم في إطار الدولة الاتحادية، سيسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية الشاملة والنهوض الاقتصادي المنشود، وتعزيز النظام الاتحادي الإيجابي بين الأقاليم لاستغلال الثروات المتاحة وخدمة المواطنين بكفاءة وفاعلية، وتحديد المسؤوليات على نحو أدق.

وجدد مجلس الوزراء التأكيد على أن الحكومة ستستخر كافة إمكانياتها وتستعمل بكامل جهدها وطاقاتها في سبيل إنجاز واجباتها والمهام المناطة بها في تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار، وذلك للمضي قدماً في بناء اليمن الجديد ودولته الحديثة القائمة على العدالة والمواطنة المتساوية وسيادة القانون.

وسادق مجلس الوزراء على البروتوكول النهائي ووثائق انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية.. وأحال بروتوكول الانضمام والوثائق المرتبطة به إلى مجلس النواب، وذلك لاستكمال الإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة للمصادقة الوطنية عليه.. ووجه وزيرى الصناعة والتجارة والدولة لشئون مجلسي النواب والشورى، متابعة الجوانب الخاصة باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

ولفتت المذكرة التفسيرية لبروتوكول انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية والمقدمة من وزير الصناعة والتجارة إلى أن اليمن قررت منتصف عام 1998م المضي قدماً في عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وكان هذا الهدف أحد أهم أولويات الحكومات المتعاقبة حتى حكومة الوفاق الحالية، والتي توجت بالحصول على الانضمام .. مؤكدة أن تحقيق ذلك الهدف لا يمثل غاية بحد ذاته، وإنما هدف مرحلي في إطار الاندماج في نظام التجارة العالمية متعدد الأطراف واقتصاد

اليمني في الاقتصاد العالمي، تفادياً للتهميش الذي يهدد الدول التي لا تنضوي في هذا الإطار المبني على قواعد وأحكام التجارة العالمية، خاصة وأن أعضاء المنظمة البالغ عددهم 159 عضواً يشكلون 98% من حجم التجارة العالمية.

وأوضحت مجمل الخطوات المتصلة بتشكيل الآلية الوطنية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والقرارات التي صدرت من مجلس الوزراء ووزارة الصناعة لإنشاء مكونات هذه الآلية، ومراحل التفاوض التي مرت بها اليمن على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف منذ إقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بالإجماع طلب انضمام اليمن إلى المنظمة في 17 يوليو 2000م.. وأكدت أن اليمن نجحت من خلال المفاوضات بتقديم الحد الأدنى والضروري من الالتزامات

في إطار المفاوضات متعددة الأطراف المضمنة في تقرير فريق العمل الخاص بانضمام اليمن للمنظمة.. مشيرة إلى أن هناك التزامات تم الوفاء بها أثناء عملية المفاوضات، وعلى وجه الخصوص تعديل بعض التشريعات التجارية وذات العلاقة بالتجارة أو إصدار تشريعات جديدة، وهناك التزامات سيتم الوفاء بها إما عند المصادقة على بروتوكول الانضمام بحد أقصى 2 يونيو 2014م، والمتضمنة عدد من التشريعات، أو وفق الفترات الزمنية الانتقالية التي استمطعت بلادنا الحصول عليها أثناء المفاوضات والمتخصص عليها بتقرير فريق العمل.

ولفتت المذكرة فيما يخص المفاوضات الثنائية مع أعضاء المنظمة حول نفاذ السلع والخدمات والسلع، رغم الضغوط والطلبات الكبيرة من جانب ثنائياً مع كل من : الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، الصين، كندا، استراليا، كوريا الجنوبية، اليابان، السلفادور، هندوراس، وأوكرانيا..

وأكدت أن فريق التفاوض اليمني نجح في الجانب المتعلق بنفاذ السلع للأسواق وجدول السلع، رغم الضغوط والطلبات الكبيرة من جانب الدول المفاوضة في ربط التعريفات الجمركية للسلع الصناعية والزراعية عند مستويات إيجابية جداً مقارنة بالمستوى المطبق و بوضع الدول الأقل نمواً ورغام الضمضة حديثاً للمنظمة..

وفي جانب نفاذ الخدمات للأسواق، أوضحت المذكرة أن اليمن بشكل عام لم تقدم في جدول الخدمات التزامات تفوق الحال السائد في التشريعات الوطنية النافذة لقطاعات الخدمات مع بعض الاستثناءات وذلك بالتنسيق مع



## إقرار اتفاقية توأمة بين محافظة عدن ومدينة كراتشي الباكستانية

بذلت والهدف من وراء هذا الانضمام. معرباً عن تطلعه في أن يسهم هذا الانضمام في مساندة الجهود الحكومية الرامية إلى تحسين مؤشرات نمو الاقتصاد الوطني ودعم القدرات التنافسية للصناعات الوطنية.

واعتمد مجلس الوزراء محضر اجتماعات الدورة السابعة للجنة الوزارية اليمنية الباكستانية المشتركة والموقع في إسلام آباد بتاريخ 8 يناير 2014م، والمتضمن النقاشات والتوافق الهادفة إلى توسيع وتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والفنية والعلمية والثقافية وغيرها.. ووجه الوزراء المعنيين باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في المحضر كل فيما يخصه، وموافاة وزارة التخطيط والتعاون الدولي بنتائج ذلك وبما يستجد لاحقاً أولاً بأول.

كما وافق المجلس على البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال المواصلات والمقاييس الموقع بين الهيئة اليمنية للمواصلات والمقاييس وضبط الجودة والهيئة الباكستانية للمواصلات وضبط الجودة.. وكلف وزارة الصناعة والتجارة والهيئة اليمنية للنظم الدوائية التابعة لوزارة الخارجية التنفيذية اللازمة لما ورد في هذا البرنامج وموافاة وزارة التخطيط والنتائج أولاً بأول.

وأقر مجلس الوزراء اتفاقية توأمة بين محافظة عدن ومدينة كراتشي الباكستانية.. ووجه وزارة الشؤون القانونية باستكمال الإجراءات القانونية للمصادقة على الاتفاقية بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وأكد المجلس على وزارة الإدارة المحلية ومحافظة عدن اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة

الجهات ذات العلاقة. وثن مجلس الوزراء عالياً الجهود الوطنية المخلصة والمتراكمة، التي بذلت من وزارة الصناعة والتجارة وجميع الوزارات والجهات ذات العلاقة وفريق التفاوض، والتي أثمرت في تحقيق هذا الإنجاز النوعي والهام باستكمال اليمن للمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والحصول على العضوية الكاملة بعد 13 عاماً من المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف.. مؤكداً على أهمية تعظيم استفادة اليمن من المزايا والتسهيلات المنوطة للدول الأقل نمواً بموجب قوانين وتشريعات منظمة التجارة العالمية.

وشدد على ضرورة اطلاع الرأي العام على المزايا والمكاسب التي ستحصل عليها اليمن بموجب هذا الانضمام وتوضيح الجهود التي

لما ورد في الاتفاقية وموافاة وزارة التخطيط بالنتائج أولاً بأول.

ووافق مجلس الوزراء على اتفاقية التمويل الموقعة بالأحرف الأولى بين الحكومة اليمنية والصدوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، والتي سيقدم بموجبها الصندوق منحة للمساهمة في تمويل برنامج النمو الريفي بمبلغ 9 ملايين و470 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة ما يعادل 15 مليون دولار منحة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومبلغ 6 ملايين و630 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة منحة صندوق ائتمان برنامج تكييف ذوي الحيازات الزراعية الصغيرة، وكلف وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع وزير الخارجية لإبلاغ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بإيفاد بهذا القرار.

كما كلف وزيرى التخطيط والشؤون القانونية بعد التوقيع النهائي على الاتفاقية إصدار الشهادة القانونية لها.. مؤكداً على وزير الزراعة بالتنسيق مع وزارتي التخطيط والمالية توفير مساهمة الحكومة في تمويل البرنامج.

ويهدف برنامج النمو الريفي إلى تقليل الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية وزيادة مرونة ذوي الحيازات الصغيرة للطقس، بما يحقق تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة والمرونة للنساء والرجال في المجتمعات الريفية.

ويتكون البرنامج من ثلاثة مكونات فنية متكاملة تعزز بعضها البعض تبادلياً وهي تمكين المجتمع وتنوع سبل العيشة، وإدارة الموارد الطبيعية والبنية الأساسية المرنة، إضافة إلى التنمية الزراعية.. ويتوقع من مخرجاته تمكين الأسر والمجتمع من إدارة تنميتها الخاصة والمشاركة في النشاطات المدرة للدخل، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والتركيز على المرونة للمناخ، وتحسين الممارسات الزراعية.

وناقش مجلس الوزراء مذكرة وزيرة حقوق الإنسان حول الإطار الاستراتيجي لحقوق الطفل المعد من قبل اللجنة التحضيرية المكلفة بإعداد هذا الإطار.. وكلف بهذا الشأن وزيرة حقوق الإنسان بالتهيئة والتحضير لإنشاء المرصد لحقوق الطفل.

وأكد المجلس على وزارة حقوق الإنسان والمجلس الأعلى للأدوية والطفولة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الحكومة والمجتمع المدني بشأن تشكيل مرصد حقوق الطفل، على أن يؤول هذا المرصد إلى الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان حال إنشائها.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي أطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الثقافة عن زيارته إلى المملكة السعودية للمشاركة في المؤتمر الثامن لوزراء الثقافة في بلدان العالم الإسلامي والذي عقد بالمدينة المنورة خلال الفترة من 23-21 يناير الماضي.

## السعدي: نواجه تحديات اقتصادية وتنموية لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني

الدولية فرانكو فراتيني في كلمته أن نموذج الحوار اليمني كان ناجحاً في قدرته على تحويل التحديات إلى فرص يمكن الاستفادة منها عبر الوصول إلى أسس لإعادة بناء الدولة وتشكيل نظام سياسي جديد، مؤكداً دعم الحكومة الإيطالية لنتائج الحوار الوطني في إطار دعمها العام للعملية السياسية الانتقالية في اليمن.

حضر الفعالية سفير اليمن لدى إيطاليا خالد عبد الرحمن الأكووع ومدير عام التعاون الدولي مع أوروبا والأمريكيتين بوزارة التخطيط الدكتور أحمد الشياحي، بمدير إدارة منظمات الأمم المتحدة في وزارة التخطيط عدي المتوكل، والمستشار بالسفارة اليمنية هيثم شجاع الدين، وأعضاء السلك الدبلوماسي العربي في روما، والمديرة التنفيذية للجمعية سارة كافيي، وعدد من المسؤولين الإيطاليين والباحثين والمهتمين بشؤون اليمن والمنطقة.

## ورشة عمل حول مكافحة الأمراض غير السارية في اليمن

إلى 75% بحلول عام 2030م، مشيراً إلى الأعباء الصحية التي تتحملها السكان وأسر المصابين بهذه الأمراض وأثرها الخطير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تحدث في الورشة مدير البرنامج الوطني لمكافحة الأمراض غير السارية حاتم أبو حاتم، وخبير منظمة الصحة العالمية الدكتور فكري دريب، مشيرين إلى ارتفاع وتيرة انتشار الأمراض غير السارية في اليمن ومنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط نتيجة لارتفاع مستويات عوامل الخطورة كالإقبال على منتجات التبغ وفي مقدمتها التدخين ومرضى السكري وقلة التغذية وتفاقم التلوث البيئي.

أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي أن مخرجات الحوار الوطني الشامل تستهدف بناءً يمين جديد يحقق تطلعات وطموحات الشعب اليمني. مشيراً خلال إلقائه محاضرة في مقر الجمعية الإيطالية للنظم الدوائية التابعة لوزارة الخارجية الإيطالية في روما حول مخرجات الحوار الوطني في اليمن إلى أن الحوار الوطني جاء كأحد مخرجات التسوية السياسية المرتكزة على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية الرامية، مشيراً إلى التحديات التي تواجه الحكومة اليمنية لتنفيذ نتائج الحوار الوطني الشامل في القطاع التنموي بشكل خاص وكافة القطاعات الأخرى، وفي المقدمة ضعف في البنية التحتية في الجانب الاقتصادي والصناعي، وكذا ضعف الاقتصاد الوطني لمواجهة الصدمات والأزمات بالإضافة إلى التحديات الأمنية.

وأمن جانبه أكد رئيس الجمعية الإيطالية للنظم

## مناقشة تقارير التجارب الحقلية لمبيدات الآفات النباتية

صنعاء/ سبأ

ناقشت لجنة تسيير المبيدات في اجتماعها أمس بصنعاء برئاسة وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الخدمات الزراعية الدكتور محمد الغشم عدداً من التقارير المتعلقة بالتجارب الحقلية للمبيدات المنفذة خلال الفترة السابقة.

كما ناقشت اللجنة موضوع تحديث القائمة الممنوع تداولها وكذا طلبات التسجيل الجديدة وتم اتخاذ جملة من الإجراءات والمعالجات الخاصة بذلك.

وأطلع الاجتماع على مشروع قرار بتعديل قائمة المبيدات الممنوعة والمقيدة بنسبة في البلاد وكذا مبررات تعديل قائمة الممنوع والمقيد بنسبة. وتم استعراض تقرير التجارب المنفذة خلال العام 2013م والذي أوضح أن عدد المبيدات المحرمة خلال العام 2013م بلغت 40 مبيداً منها 16 مبيداً أوصت اللجنة بإعادة تسجيلها وإصدار شهادة تسجيل لها لمدة خمس سنوات من تاريخه. واستعرضت اللجنة التقرير الخاص بطلبات التسجيل الجديدة والذي أشار إلى أن عدد طلبات تسجيل المبيدات الجديدة حتى نهاية العام 2013م بلغت 344 مبيداً، مبيداً أن عدد الشركات العالمية الطالبة للتسجيل 56 شركة من 13 بلد منشأ، فيما بلغ عدد الوكلاء المحليين لهذه الشركات 41 وكيلاً محلياً.

وبيّن التقرير أن عدد المواد الفعالة وصلت إلى 43 مادة والأسماء التجارية لكافة الطلبات سجل 344 اسماً تجارياً موزعة على مبيدات حشرية وأخرى فطرية ومبيدات عنكبوتية.

وشدد المجتمعون على ضرورة أن تكون المبيدات التي تدخل إلى اليمن لغرض مكافحة الآفات النباتية مطابقة للمواصفات المحددة والمتفق عليها وأن تكون مبيدات صديقة للبيئة تؤدي دورها في خدمة التنمية الزراعية في ظروف آمنة لا تؤثر على الحياة البيئية والصحية.. موهين بأهمية تفعيل الكفاءة الحيوية للأفات باستخدام الطفيليات والمفترسات باعتبارها إحدى الطرق الحديثة والبيئية في مكافحة الآفات النباتية بدون استخدام المبيد.

وتطرق الاجتماع إلى أهمية تطوير أنشطة وقاية النباتات خاصة في مجال الرقابة على تداول المبيدات وبما يسهم في تقليل من مخاطر المبيدات وأضرارها البيئية والصحية. هذا وكان الاجتماع استعرض محضر اجتماعه السابق وأقره.

## الراعي يناقش الصعوبات الماثلة أمام بعض دوائر مجلس النواب

صنعاء/ سبأ

بنظام الحضور والغياب لكافة موظفي المجلس وكذا أهمية تفعيل نشاط الدوائر بإداراتها وأقسامها المختلفة بحيث يتم تشغيل كافة موظفي المجلس في إطار مهام محددة توكل إلى كل منهم وبصورة يومية ورفع تقارير دورية عن مستوى الانضباط الوظيفي ليتم تقدير وتقييم الموظفين الناخبين في أداء عملهم على أساس مستوى إنجاز المهام الوظيفي الشامل.

وفي اللقاء حث رئيس مجلس النواب الأمانة العامة على أهمية إعداد خطط عمل لكافة دوائر وإداراتها وأقسامها المختلفة لسنة 2014م. مشدداً على ضرورة الانضباط الوظيفي والاهتمام

الدوائر. وناقش رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الغيب وكذا أهمية تفعيل نشاط الدوائر بإداراتها وأقسامها المختلفة بحيث يتم تشغيل كافة موظفي المجلس في إطار مهام محددة توكل إلى كل منهم وبصورة يومية ورفع تقارير دورية عن مستوى الانضباط الوظيفي ليتم تقدير وتقييم الموظفين الناخبين في أداء عملهم على أساس مستوى إنجاز المهام الوظيفي الشامل.

## رئيس مجلس النواب يهنئ بالعيد الوطني لصربيا

صنعاء/ سبأ

بعث رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الراعي برقية تهنئة إلى نظيره الصربي، بمناسبة احتفالات الشعب الصربي الصديق بعيدة الوطني.

واقر الاجتماع استيفاء الجهات المعنية لنواقص معاملات المستهدفين وإيصال الملفات المكتب التأمينية خلال فترة لا تتجاوز الأسبوع على أن تستكمل إجراءات الربط للمعاش التأميني للأشخاص المحالين للتقاعد في فترة لا تتجاوز نهاية شهر فبراير الجاري.

في حين أكد أمين عام محلي البيضاء ضرورة اضطلاع كل جهة بالمهام المناطة بها في استكمال إجراءات متعاقدتها بشكل متكامل وبما يضمن الحفاظ على حقوقهم المكتسبة.. لافتاً إلى أهمية إرساء تقليد تكريم المتقاعدين تقديراً لإسهاماتهم أثناء الخدمة.

ناقش رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الراعي خلال اللقاء الموسع لرؤساء الدوائر ونوابهم ومدراء العموم بجهاز الأمانة العامة لمجلس النواب سير العمل الإداري والمالي في إطار الأمانة العامة للمجلس.

وتطرق اللقاء الذي حضره أمين عام المجلس عبدالله أحمد صوفان والأمين العام المساعد أحمد محمد الخاوي إلى الوضع الوظيفي إلى جانب ما تم إنجازه من أعمال خلال العام الماضي وكذا الصعوبات الماثلة أمام بعض الدوائر.

وفي اللقاء حث رئيس مجلس النواب الأمانة العامة على أهمية إعداد خطط عمل لكافة دوائر وإداراتها وأقسامها المختلفة لسنة 2014م. مشدداً على ضرورة الانضباط الوظيفي والاهتمام

## مناقشة أوضاع المتقاعدين في البيضاء

البيضاء/ محمد المشخر

ناقش اجتماع في محافظة البيضاء برئاسة أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة ناصر الحضر حسين، أوضاع الموظفين بالمكاتب التنفيذية المحالين للتقاعد وعددهم 192 موظفاً وموظفة بمحافظة البيضاء.

وأكد الاجتماع الذي ضم مدراء مكاتب المالية والصحة والأشغال والهيئة العامة للمعاشات والتأمينات والخدمة المدنية، ضرورة تعزيز التنسيق بين جهات الموظفين المحالين للتقاعد والهيئة العامة للتأمينات لتصحيح أوضاعهم القانونية.